The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 10,N.1, P P. 1-23
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد 10، العدد2، 2018 ص ص 72-52

Effect of Exchange Rate on Employment on *The Iraq* for the period (1990 - 2015)

*اثر سعر الصرف في الاستخدام في العراق للمدة (1990-2015)

** أ.م.د عبد الخالق دبي الجبوري *** دعاء عبد الامير عبد المهدي

Abstract

Rate in employment directly and indirectly in the Iraqi economy for the period (1990 - 2015) and the determination of the direction of this impact, and the Iraqi economy, like most of the economies of developing countries exposed to many economic imbalances and more sharply since the early nineties of the last century to the present time, which led to the loss of factors of economic stability, the wars and economic sanctions imposed on Iraq

The first work to be done is to reform the prevailing mode of operation, for Iraq to have a dependable operating system and a lack of an unemployment support system. And to solve this problem, it requires a change in the environment of the Iraqi economy and rely on the private sector and correct economic decisions wrong, and here comes the importance of research on the role that the exchange rate can affect the employment in Iraq and the advancement and overcome the problem of lack of employment opportunities.

The research used the Econometric analysis through the E-views9 program and after estimating the VAR of the study variables. We concluded that the increase in the exchange rate for the previous two years by one unit leads to higher usage (NW) by 0.168159. The value of R-squared (0.987348), which means that there is a strong relationship between the exchange rate and employment, while the value of R-squared Adj (0.953610

المستخلص:-

يهدف البحث الى تحليل وقياس مقدار الاثر الذي يحدثه سعر الصرف في الاستخدام بصورة مباشرة وغير مباشرة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 –2015)، وتحديد اتجاه هذا الاثر، كما أن الاقتصاد العراقي شأنه شأن اغلب اقتصاديات البلدان النامية تعرض الى العديد من الاختلالات الاقتصادية وبشكل أكثر حدة منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر مما أدى الى فقدانه لعوامل الاستقرار الاقتصادي، بفعل الحروب والعقوبات الاقتصادية التي تعرض لها العراق .

(*) بحث مستل.
(**) جامعة بابل - كلية الإدارة والاقتصاد
(***) طالب ماجستير – جامعة بابل – كلية الإدارة والاقتصاد .

ومما تقدم فان أول عمل يجب القيام به هو إصلاح نمط التشغيل السائد، وذلك لاتباع العراق نظام تشغيل يعتمد الإعالة والسبب عدم امتلاكه نظام لإعالة البطالة .

ولحل هذه المشكلة فان الامر يتطلب التغيير في بيئة اعمال الاقتصاد العراقي والاعتماد على القطاع الخاص وتصحيح القرارات الاقتصادية الخاطئة ، ومن هنا تأتي أهمية البحث من الدور الذي يمكن أن يؤديه سعر الصرف في التأثير في الاستخدام في العراق والنهوض والتغلب على مشكلة عدم وجود فرص العمل .

وقد استخدمت الباحثة التحليل القياسي بالاستناد الى البرنامج الجاهز (E-views9)، وبعد تقدير متجه الإنحدار الذاتي (VAR) لمتغيرات البحث، استنتجنا إن زيادة سعر الصرف لسنتين سابقتين بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع الاستخدام(NW) بمقدار(0.168159) وحدة عمل ، و بلغت قيمة R-squared (0.987348) وهذا يعني وجود علاقة قوية بين سعر الصرف والاستخدام ، فيما بلغت قيمة R-squared Adj نسبة (0.953610).

المقدمة :

يلقى سعر الصرف اهتماماً متزايداً من قبل المختصين في جميع بلدان العالم خاصة النفطية منها ويعود ذلك للصعوبات التي يفرضها النظام النقدي الدولي ، حيث ان سعر الصرف يؤدي دوراً مهماً ويؤثر في اي اقتصاد ويعد المرتكز الذي تتحدد من خلاله أسعار السلع والخدمات المحلية المصدرة الى الخارج وكذلك السلع والخدمات الأجنبية المستوردة ، لذلك فإن أي تغيير يطرأ عليه سينعكس على مستوى الأسعار والتكاليف في البلد المعني.

ومن خلال دراستنا للاقتصاد العراقي نجده شديد الحساسية للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لاسيما في أسعار صرف الدولار، وإن التركيب السلعي للصادرات يتكون من سلعة أو سلع محدودة نسبيا، وهي عادة تقّيم بالدولار ، لذا فأن أي تغير في قيمة الدولار ينعكس على الاقتصاد العراقي من خلال التركيب السلعي للتجارة الخارجية واتجاهاتها، اي ان انخفاض قيمة العملة تجعل الصادرات أكثر تنافسية في الخارج و سيزيد كمية التصدير، وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات وزيادة الإنتاج وهذا يزيد الطلب على القوى العاملة مما يزيد من فرص العمل .

اهمية البحث

تنطلق اهمية البحث من ان سعر الصرف يعد اداة ربط بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد العالمي ، لما تحدثه التغيرات فيه من اثار في اقتصاد الدول .

ان سعر الصرف يؤثر بطريقة غير مباشرة في الاستخدام ويعد الاستخدام من اهم العوامل الانتاجية وان نتائج العملية الانتاجية تؤول الى اليد العاملة

مشكلة البحث

تنبع مشكلة البحث من التقلبات المستمرة لسعر الصرف وما له من اثر مباشر وغير مباشر من خلال متغيرات اخرى (ناتج القطاع الصناعي ، النفقات والايرادات ، الناتج المحلي الاجمالي ، الصادرات والاستيرادات

و التضخم) في تحديد الاستخدام لان الاخير يعد من المشاكل المعقدة خاصة في الدول ذات الاقتصاد احادي الجانب .

هدف البحث

يهدف البحث الى تحليل وقياس مقدار الاثر الذي يحدثه سعر الصرف في الاستخدام بصورة مباشرة وغير مباشرة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 –2015)

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها بوجود متغيرات لاتنطبق وفروض النظرية الاقتصادية من مثل (الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم ، الايرادات ، النفقات) في الاستخدام واخرى تكون علاقتها طردية من مثل (ناتج القطاع الصناعي ، الصادرات ، سعر الصرف) .

منهجية البحث

اعتمدت الباحث على الاسلوب الوصفي والتحليلي من خلال الكتب المصدرية و التقارير والبيانات الصادرة عن المؤسسات الدولية والاقليمية و المحلية وباستخدام اداة كمية قياسية في التقدير ، وقد تم استخدام البرنامج (EVIEWS–9) على الحاسبة الالكترونية لبيان اثر تقلبات سعر الصرف في الاستخدام في الاقتصاد العراقي .

حدود البحث

- الحدود المكانية يشمل البحث الاقتصاد العراقي باعتبار الظاهرة المدروسة ظاهرة اقتصادية كلية .
- الحدود الزمانية حددت مدة البحث ما بين (1990–2015) بوصفها سلسلة زمنية تغطي 26 عاما وهي مدة قياسية لأغراض البحث والتحليل وذلك بسبب التفاوت الكبير في انظمة اسعار الصرف المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي من سعر صرف ثابت الى سعر صرف معوم مدار، بالإضافة الى اختلاف اتجاهات سياسة التشغيل في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1990– 2015).

هيكل البحث

لغرض التوصل الى هدف البحث تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث:

المبحث الاول يتضمن الاطار النظري لسعر الصرف و الاستخدام ويتضمن المبحث الثاني تحليل سعر الصرف والاستخدام في الاقتصاد العراقي بينما يتضمن المبحث الثالث قياس وتحليل اثر سعر الصرف في الاستخدام في الاقتصاد العراقي .

المبحث الاول : الاطار النظري لسعر الصرف و الاستخدام

اولا : سعر الصرف وانواعه ونظرياته

1. مفهوم سعر الصرف

يؤدي سعر الصرف دورا مهما في التعبير عن قيمة العملات المحلية عند قياسها مع العملات الاجنبية مع الاخذ بنظر الاعتبار وجود عملات اجنبية محددة تكون ضمن سلة العملات يتم القياس على اساسها لمعرفة قيمة العملة المحلية ، ولأسعار الصرف اهمية كبيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، من خلال عملية التبادل الدولي بين بلدان العالم المختلفة .

وتوجد عدة تعاريف لسعر الصرف فمنهم من يعرفه على انه "عدد الوحدات من النقد المحلي التي يمكن مبادلتها بوحدة من النقد الاجنبي" وهكذا يمكن القول ان سعر الصرف هو مرآة تعكس مركز الدولة التجاري مع الدول الاخرى من خلال الصادرات والاستيرادات ، اي انه يربط اقتصاد دولة معينة باقتصاد الدول الاخرى [1].

2. أنواع أسعار الصرف

أ- سعر الصرف الاسمي

يعبر سعر الصرف الاسمي عن عدد الوحدات من العملة المحلية التي تدفع ثمنا لوحده واحدة من العملة الأجنبية وان السعر الاسمي يعتبر المقياس لقيمة عملة بلد ما والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد أخر، ويتم تبادل العملات أو عمليات الشراء أو بيع العملات حسب أسعار هذه العملات (المعلنة) و يتحدد سعر الصرف الاسمي لعملة ما من خلال الطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة معينة من الزمن[2] .

ب-سعر الصرف الحقيقي

يعد سعر الصرف الحقيقي اداة للمحافظة على القدرة التنافسية للدول لما له من دور كبير في الاقتصاد منها ومواجهة معدلات التضخم المحلي وذلك لانه يقوم بربط السوق المحلي بالسوق العالمي ويمكن بيان ذلك بالعلاقة الرياضية الآتية[3]:

$$\mathrm{Re} = \frac{pd}{e.Pf} \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots \text{(i)}$$

إذ أن Re: سعر الصرف الحقيقي ،Pd : الرقم القياسي لأسعار السلع بالعملة المحلية

e : سعر الصرف الاسمي ، Pf : الرقم القياسي لأسعار السلع بالعملة الأجنبية

ومن المعادلة الرياضية السابقة نلاحظ وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والقدرة التنافسية الدولية.

ج - سعر الصرف الفعال

ويعرف سعر الصرف الفعال (بأنه المعدل المناسب لأسعار الصرف السوقية مقابل عملات الشركاء التجاريين) [4].ويقسم سعر الصرف الفعال الى :

1 - سعر الصرف الفعال الاسمي

سعر الصرف الفعال الاسمي هو القيمة الاسمية لسلة محددة من العملات نتيجة لحركة أسعار الصرف الاسمية الثنائية محسوبة بسنة الأساس .

ويمكن حسابه كالاتي[5] :-

([1]) د سمير فخري نعمة ،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات ، الطبعة الاولى ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ،2011 ، ص 15.

([2]) سليم رشيد عبود الزبيدي ، أثر سعر الصرف في المؤشرات العامة لأسعار الاسهم - دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2011) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، *كلية الادارة والاقتصاد*، جامعة كربلاء ، ص 19.

([3]) هاشم جبار حسين المفرجي ، قياس فاعلية العوامل المؤثرة في سعر الصرف نموذج تطبيقي للمملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة - للمدة (1991 – 2002) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادرة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2005 ، ص ص 12- 13 .

([4]) سليم رشيد عبود الزبيدي ، مصدر سبق ذكره ، ص20 .

([5]) د عبد الحسين جليل الغالبي – ليلى بديوي ، تقلبات سعر الصرف في ظل تحرر التجارة الخارجية (مصر دراسة حالة للمدة1984 -2002) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية ، مجلد 1، عدد 5 ، 2011 ، ص ص 3 – 5 .

$$NEER = \sum_P \frac{Z}{p} \frac{(e^{pr})t}{(e^{pr})o} *100 = \sum_P \frac{Z}{P} INER_{Pr} *100$$

(Nominal Effective Exchange Rate) NEER

Z_p:حصة الدولة P من اجمالي صادرات الدولة المعنية r مقومة بعملة هذه الأخيرة

$(e^{pr})t$,$(e^{pr})o$:سعر صرف عملة البلد p بالعملة المحلية في سنتي المقارنة والأساس

pr:مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بسنة الأساس.

و تختلف القيمة المحتسبة باختيار سنة الأساس المستخدمة والقاعدة في اختيار سنة الأساس يتم اختيار السنة التي يكون الاقتصاد في البلد المعني قريباً من التوازن (توازن داخلي وقابلية الوضع الخارجي للاستمرار) وأسلوب احتساب المتوسط وبلدان الشركاء التجاريين والاوزان المعتمدة في تكوين السلة.

2 – سعر الصرف الفعال الحقيقي

) يستخدم مؤشر سعر الصرف الفعال الحقيقي REER لقياس مدى تغير القوة الشرائية لعملة معينة(عبر الزمن مقارنة مع الشركاء التجاريين.

وسعر الصرف الفعال الحقيقي هو سعر الصرف الفعال الاسمي معدلا بحركات الأسعار في البلد المعني وشركائه التجاريين ، وهناك عدة صيغ تستخدم في إيجاده نذكر منها [6]:

$$1\ )\ REER_i = \sum_{i=1}^{n} wi \frac{RER.Pw}{Pd}$$

– سعر الصرف الفعال الحقيقي للدولة: REER

– سعر الصرف الحقيقي بين عملة الدولة المعنية مع عملة الدولة الشريك التجاري i : RER

– pw ,pd عملة الدولة المعنية و عملة الدولة الشريكة بالتجارة .

– اوزان الترجيح المتمثلة بالإستيرادات أوالصادرات أوكليهما للدول المعنية مع الدولة الشريكة تجاريا i: Wi

– عدد الشركاء التجاريين: n

3– نظريات سعر الصرف

أ– النظرية النقدية في تحديد سعر الصرف

تفسر النظرية النقدية التغيرات في سعر الصرف عن طريق بيان اثر كل من كمية النقود وسعر الفائدة في تحديده ، وتبين هذه النظرية سعر الصرف كظاهرة نقدية بسبب تأثره بالمحددات الحقيقية للطلب على النقود ، إذ إن عرض النقد في كل دولة يتحدد بواسطة السلطة النقدية في الدولة من خلال البنك المركزي، اما الطلب على النقود فيعتمد على مستوى الدخل الحقيقي و معدل الفائدة [7].

ب–نظرية تعادل القوة الشرائية

ظهرت هذه النظرية خلال الحرب العالمية الثانية والفترة التي بعدها ، وتعود هذه النظرية الى الاقتصادي جوستاف كاسل 1922 بكتابه (النقود واسعار الصرف الاجنبي) ، وذكر فيه ان القيمة الخارجية لسعر

([6]) د عبد الحسين جليل الغالبي – ليلى بديوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 5 .

([7]) عبد العظيم عبد الواحد شكري، "أثر سعر الصرف على معدلات التضخم النقدي في العراق"، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد15، عدد4، كلية الادارة والاقتصاد، 2013، ص145 .

صرف عملة دولة ما يتحدد بالاعتماد على قوتها الشرائية بالسوق المحلية بالنسبة لقوتها الشرائية في الاسواق العالمية [8].

ت-نظرية تقلبات اسواق الاصول المالية

تهتم هذه النظرية بتحديد سعر الصرف المتوازن وتعتمد على قوى السوق في تحقيق توازن سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات وابرز من تناول هذه النظرية الاقتصادي الفرنسي (جاك ارتس) وهو أحد خبراء صندوق النقد الدولي، وتتحدد هذه النظرية وفق الطلب الأجنبي على الأصول المالية المحلية والطلب المحلي على الأصول المالية الاجنبية [9] .

ث-نظرية ميزان المدفوعات

تركز هذه النظرية في تفسير محددات سعر الصرف على الوضع النهائي لميزان المدفوعات، وان سعر الصرف وفقا لهذه النظرية هو جزء من نظرية الائتمان وتتحدد الأسعار من خلال تفاعل قوى العرض والطلب، [10].

ثانياً: مفهوم الاستخدام وانواعة ومفاهيم ذات صلة به ونظرياته

1- مفهوم الاستخدام

ان تحقيق حالة الاستخدام في اي اقتصاد من الصعوبة بمكان الوصول اليها وذلك لانه من الاوضاع المثلى ان لم يكن مستحيلا [11] . ان الاستخدام او التشغيل او التوظيف بمعناه الواسع ينطبق على (راس المال ، الارض ، التنظيم) اما بمعناه الضيق فيقصد به العمل المشارك في العلمية الانتاجية .

ويعرف بانه استخدام عنصر العمل في العملية الانتاجية عن طريق الجهد وساعات العمل التي تبذل في عملية انتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة .

2- انواع الاستخدام هنالك نوعان من الاستخدام[12] :-

أ- الاستخدام الكامل

وهو الحالة التي يتساوى فيها عدد العاطلين عن العمل مع الوظائف الشاغرة ، اي ان العمل متاح لأكبر عدد من القوى العاملة .

ب- الاستخدام الناقص

ويعني ان الافراد ليس عاطلين عن العمل تماما ولكن هؤلاء الافراد غير مستخدمين استخداما كاملاً ، اي الفرق بين قدرة ورغبة العامل على العمل ومقدار العمل الذي يقوم به [13].

([8])أبو بكر البشير حسين علي ، أثر سعر الصرف في الاستثمار الأجنبي المباشر 2005- 2014 ،رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2015 ، ص ص 25 - 26 .

([9]) د سمير فخري نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 29 -30 .

([10]) أمين رشيد كنونه، الاقتصاد الدولي، جامعة بغداد، الطبعة الثانية، 1987، ص222- 224 .

([11]) عبد الرحمن يسري احمد – د السيد محمد احمد السيريني ، الاقتصاديات الدولية ،الدار الجامعة ،2009 ، ص 309 .

([12]) د.احمد حافظ الطائي ، ظاهرة بطالة الشباب في العراق اسباب وطرق العلاج ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ، العدد 47، 2014 ، ص 106.

([13]) د عبد الرحيم مكطوف ، سوق العمل في العراق بين البطالة والتشغيل دراسة تحليلية ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد 1 ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي ، 2012، ص 4.

3 – مفاهيم ذات صلة بالاستخدام

أ – العمل : Labor

ويشمل كافة الجهود الفكرية والعضلية التي يبذلها الانسان لانتاج السلع والخدمات بصورة اختيارية وليست اجبارية ويسمى عائد العمل بالأجر[14].وتتمحور معاني الانتاجية كالاتي [15]:

اولا: الانتاجية المادية : وتعني القدرة على خلق اشياء مادية جديدة صالحة للاستهلاك البشري .

ثانيا :الانتاجية الاقتصادية :وتعني جعل الاشياء اكثر منفعة وقدرة على اشباع الحاجة .

ب– العاملون : staff

ويعبر عن جميع السكان، ذكوراً وإناثاً، الذين يعملون بشكل فعلي خلال الفترة المحددة ويشمل العاملون باجر والعاملون لحسابهم الخاص، [16].

ج–العاطلين :Unemployed

هم الاشخاص الذين يرغبون بالعمل وبمعدل الاجر المحدد ولكن لسبب معين لا يمكنهم الحصول على عمل وقد يكون السبب هو تخلف الفرد في المهارات وتسمى بالبطالة الاحتكاكية [17].

ء – السكان النشطين (قوة العمل): Work's strength

ويعبر عن الاشخاص في سن العمل والراغين فيه والقادرين عليه بمعنى انه يشمل الاشخاص العاطلين والاشخاص العاملين ويمكن حساب قوة العمل من خلال طرح الاشخاص غير القادرين على العمل من مجموع عدد السكان [18].

هـ–السكان غير النشطين : Inactive population

ويمثل السكان خارج قوة العمل من ذكور واناث ويشمل الاطفال وربات البيوت والمتقاعدين والعاجزين وكذلك الافراد الذين يحصلون على الاموال من عقارات و تحويلات مالية خارجية وغيرهم[19] .

رابعا : نظريات الاستخدام Employment theories

1 – النظرية الكلاسيكية : Classical theory

حسب افتراضات هذه النظرية حالة التشغيل الكامل هي الحالة المعتادة للنشاط الاقتصادي، اذ انها تسمح بوجود البطالة الاختيارية عندما يكون العاملين راغبين في العمل في ظل الأجور السائدة ، وتحدث البطالة عندما يطلب العمال اجر اعلى من الأجر التوازني في السوق ومن ثم سيتعطلون عن العمل بصورة اختيارية لانهم طالبوا بأجور مرتفعة ، و تفترض النظرية الكلاسيكية وجود الاقتصاد الحر القائم على

([14]) د رجاء خضير عبود موسى الربيعي ، الفقر وسوق العمل في العراق دراسة تحليلية للمدة (2007 – 2012) ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية ، عدد17 ، مجلد 204 ، 2015 ، ص 111.

([15]) د رحيم حسن ، النقد والسياسة النقدية في اطار الفكرين الاسلامي و الغربي ، الطبعة الاولى ، دار المناهج للطباعة و النشر ،عمان – الاردن ، 2006 ، ص 100 .

([16]) عدوية ناجي عطيوي واخرون ، واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة من (١٩٧٧-٢٠٠٤) ، مجلة التقني ، المجلد 21 ، العدد ٦ ، ٢٠٠٨ ، ص 110 .

([17])David Andolfatto, Macroeconomic theory and policy 2005, pp147 http://www.sfu.ca/~dandolfa/macro2005.pdf .

([18]) د منصور الراوي ، دراسات في السكان و التنمية في العراق ، بيت الحكمة ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - جامعة بغداد ، 1989 .

([19]) د رجاء خضير عبود موسى الربيعي ، مصدر سبق ذكره ، ص 111 .

المنافسة ، وهذا يعني ان اجور اقل تؤدي الى تكلفة اقل ومن ثم انخفاض اسعار السلع وزيادة في المبيعات تؤدي الى زيادة الطلب على العمالة وزيادة التوظف .

ووفق النظرية الكلاسيكية هناك بطالة مؤقتة ويمكن التغلب عليها من خلال تخفيض الاجور ، وفي حالة وجود بطالة اختيارية فيكون السبب هيكل الاجور [20].

2 – النظرية الكينزية : Keynesian theory

تفترض النظرية الكينزية ان التوازن يحث في مستوى اقل من مستوى الاستخدام الكامل أي امكانية حدوث التوازن بوجود البطالة ، ولا يوجد ما يبرر حدوث التوازن بصورة تلقائية ، ويتوقف مستوى التوظيف حسب النظرية على مستوى الطلب الكلي الفعال اي ان مستوى الانتاج الكلي ومستوى العمالة تتحدد بمستوى الانفاق الكلي (الطلب الكلي الفعال) اما مستوى الطلب الكلي الفعال فيتحدد بمدى الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري ، فعلى قدر الطلب الكلي على السلع ينتج المنتجون، وعلى قدر ما يريدون أن ينتجوا يشغلون العدد الملائم من العمال ، فأذا كان الطلب كبيراً يكون الانتاج والتشغيل كبيرين ،اما اذا كان الطلب قليلا كان الانتاج والتشغيل قليلين [21].

المبحث الثاني : تحليل العلاقة بين سعر الصرف والاستخدام في الاقتصاد العراقي

اولا :–واقع سعر الصرف والاستخدام في العراق

1– واقع سعر الصرف في العراق

بعد صدور قانون البنك المركزي الجديد بدأت الإجراءات بعمل المزادات على النقد الأجنبي، ولقد مر العراق بظروف اقتصادية صعبة خلال مدة البحث وكانت بدايتها حرب الخليج الثانية عام 1991 وما تبعها من اضطرابات اقتصادية وسياسية واجتماعية على حد سواء ، بعد ذلك فرض عقوبات اقتصادية شاملة، وما سبقها من حرب دامت أكثر من 8 سنوات انعكست اثارها على مجمل الفعاليات الاقتصادية في البلد، وكنتيجة حتمية ساهمت هذه الظروف بشكل مباشر في التأثير بمجمل الحياة الاقتصادية .

لقد تعرض الاقتصاد العراقي لمجموعة عوامل داخلية وخارجية وتمثلت العوامل الداخلية بالعجز المتراكم في موازنة الدولة وزيادة الكمية المعروضة من النقد بسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة للنظام المتبع آنذاك عن طريق الاصدار النقدي الجديد، اما العوامل الخارجية فتمثلت بالعقوبات الاقتصادية التي حرمت العراق من موارد مهمة بالإضافة إلى حرمانه في الاستفادة في أمواله المودعة في البنوك الأجنبية من خلال تجميد تلك الأموال [22].

بالاضافة الى التقلبات الحاصلة بسبب احداث عام 2003 حيث انعدم الاستقرار النقدي بسبب العمليات العسكرية واحتلال العراق وتغير النظام ، وبعد الهدوء النسبي الذي ساد بعد عام 2003 وبداية عام 2004 لجأ البنك المركزي الى استبدال العملة ، واستخدام العملة الجديدة في التداول ، ولعدة اسباب كإغلاق الحدود لأسباب أمنية مما اثر على حركة الاستيراد ومن ثم انخفاض الطلب على الدولار، وانتشار شائعات حول

([20]) د سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، شركة كامل للنشر و التوزيع ، الجزء الاول ، الكويت ، ص ص 441 -446 .

([21]) فاطمة تركي نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص 40 .

([22]) صباح نوري عباس ، اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة (1990-2005) بحث تطبيقي ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السابع عشر ، 2008 ، ص 68 .

مقدار الاحتياطي الموجودة في البنك المركزي ، [23]، وفي نهاية فترة البحث مر العراق بتقلبات بسبب الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة بسبب العمليات الارهابية مما ادى الى انكماش وركود في بعض القطاعات الاقتصادية .

2 – واقع الاستخدام في العراق

يتصف سوق العمل في الاقتصاد العراقي بالضعف وعدم القدرة على ايجاد وظائف جديدة مع عدم وجود وظائف بالمستوى المطلوب بالقطاع الحكومي ، ويواجه سوق العمل في العراق تحديا كبيرا بسبب ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد وزيادة اعداد السكان وكذلك يتطلب اصلاح سوق العمل اصلاح مختلف السياسات كإصلاح التعليم ودعم القطاع الخاص [24] ، وعلى سبيل المثال

1–سياسة الاستخدام خلال عقد السبعينيات :

تمثلت بداية السبعينيات بوجود خطط التنمية القومية تؤكد على رفع الكفاءة الفنية للطاقة البشرية، وبالطرق التي تحقق أعلى إنتاجية ممكنة ، لقد طبق التوزيع المركزي للخريجين في نهاية السبعينيات، و تحديداً في عام 1979 ، و قد كان التوزيع المركزي أهم ما يميز سياسة التشغيل المتبعة بهذه المرحلة ، و كان تطبيق هذا النظام هو لتلبية الطلب المتزايد على القوى العاملة لتأمين احتياجات الوزارات و الدوائر ليتماشى مع متطلبات خطة التنمية القومية. [25].

2– سياسات الاستخدام خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات :

تمثلت هذه المدة بسياسة تشغيل اكبر عدد ممكن من العاملين دون النظر للاختصاص أو درجة المهارة مما ادى الى ظهور (البطالة المقنعة) ، و بشكل أكثر عمقا من المرحلة الأولى نتيجة لتراكم للخريجين، ففي بداية عام 1987 انتهجت الدولة ما عرف بسياسة التشغيل الأمثل والكفوء و بدأت بما عرف بالثورة الإدارية التي تبنت ما عرف ب (ترشيق أجهزة الدولة) ، التي تم على أثرها إلغاء بعض المؤسسات و الدوائر واتخذت إجراءات عديدة و بإدارة مباشرة من أعلى سلطة في الدولة بهدف تقليص عدد العاملين و تم فتح باب التقاعد والاستقالة التي كانت قبل سنة 1987 ، ضرباً من الخيال، كما تم إلغاء التعيين المركزي عام 1989 [26].

وأدت حرب الخليج الثانية بداية عقد التسعينيات والعقوبات الاقتصادية ومأأعقبها من تدمير المقومات الاقتصادية للاقتصاد العراقي ادى الى تراجع حركة التشغيل [27]

اما في عام 1996، فبدأت الدولة بفتح باب التعيين بعقود و بنسبة ممن تم إخراجهم خلال عملية الترشيق في أجهزة الدولة ، ثم عاد التعيين المركزي من جديد في عام1999 ، لكن بصورة اقتصرت على خريجي الكليات.

3 – سياسات الاستخدام بعد 2003 :

([23])البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2005 ، ص ص 10- 11.

([24]) د عبد علي كاظم المعموري ، التقرير الاستراتيجي العراقي(2012 -2013) ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ، 2014، ص 308 .

([25]) د حنان عبد الخضر - واخرون ، البطالة في الاقتصاد العراقي الآثار الفعلية و المعالجات المقترحة ، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، عدد 16 ،مجلد 3 ، 2010، ص 72 – 75 .

([26]) د حنان عبد الخضر- واخرون ، نفس المصدر السابق ص 75 -76 .

([27]) د.أحمد عمر الراوي ،البطالة في العراق الواقع وتحديات المعالجة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد26، 2010 ، ص7 .

شهدت هذه المدة تغييرات جذرية في واقع المجتمع العراقي بسبب الأحداث السياسية التي شهدتها الساحة العراقية، والتي انعكست على مختلف اتجاهات البلد، بضمنها الحياة الاقتصادية، فقد شهدت أيضا و خصوصاً فيما يتعلق بسوق العمل ، بروز ظاهرة الارتفاع المتزايد في وتائر نمو العرض [28] .

ثانيا : العلاقة بين سعر الصرف والاستخدام في العراق للمدة (1990 – 2015)

ان اثار السياسة النقدية تنتقل الى الطلب الكلي من خلال مجموعة من القنوات واهمها سعر الصرف ويعرف بانه عدد الوحدات من النقد المحلي التي يمكن مبادلتها بوحدة من النقد الاجنبي .

حيث يؤثر سعر الصرف في الاستخدام بصورة غير مباشرة من خلال قناتي الطلب الكلي والتضخم ويمكن بيان هذا الاثر من خلال :-

ناتج القطاع الصناعي ، النفقات الاستثمارية ، الصادرات والاستيرادات ، الايرادات والنفقات ،الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم والجدول الاتي يبين سعر الصرف والاستخدام والمتغيرات التي يؤثر من خلالها سعر الصرف في الاستخدام .

جدول (1)

سعر الصرف والاستخدام والمتغيرات التي يؤثر من خلالها سعر الصرف في الاستخدام في العراق للمدة (1990 – 2015)

السنوات	سعر الصرف (دينار/ دولار)	قيمة الصادرات بالاسعار الثابتة (مليون دينار)	قيمة الاستيرادات بالاسعار الثابتة (مليون دينار)	الناتج الصناعي بالأسعار الثابتة (مليون دينار(	النفقات الاستثمارية بالاسعار الثابتة (مليون دينار)	اجمالي النفقات بالاسعار الثابتة (مليون دينار)	اجمالي الايرادات بالاسعار الثابتة (مليون دينار(	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (مليون دينار)	التضخم %	أعدادالعاملين (عامل)
1990	4	68333339.7	65936511.1	85544.4	44793.7	231015.9	134777.8	29711	53.65	2825386
1991	10	30903959.3	5994353.7	8041.2	10418.1	98853.1	23887	10682	185	2906853
1992	21	20615385.9	4741538.5	17999.4	21560	101178.5	15529.2	14164	83.6	2979434
1993	74	2430000	1509000	20092.8	18894	68954	8997	18454	207.6	3079114
1994	458	1073837.9	193436.7	12361.2	5050.1	36361.3	4678	19165	448.1	3207110
1995	1674	134685.2	39133.5	8808.3	3178	25843.9	4002.6	19571	387.8	3362843
1996	1170	265376.2	51380.4	8581.4	1625.3	24197.9	7939.6	21728	-14.7	3513044
1997	1471	349250.5	231611.1	2305.5	2598.8	21955.7	14878.8	26342.7	23.1	4158315
1998	1620	421285.9	293899	16921.8	3025.1	29068.1	16118.7	35525	14.8	3881962
1999	1972	750521.6	586610.5	15914.4	5665.1	28991.6	20170.1	41771	12.6	4678510
2000	1930	1015729.2	665931.2	1130420.2	9272.9	40045.4	30274.8	42359	5	4418447
2001	1929	619186.3	583456.8	721575.9	13290.9	47751.6	29601.8	43335	16.4	4723288
2002	1957	557093.1	388330.8	570929.3	23561.2	52027.2	28034.6	40345	19.3	5072811
2003	1936	329765.2	327417.8	297775.2	26930.2	28552.6	30911.6	26990	33.6	5468605
2004	1453	339806.9	386258.1	360652.4	58010.8	364325.6	374140.6	41608	27	5919769
2005	1472	330997.2	373914.7	360285.8	62532.1	218449.7	335460.9	43439	37	6429123
2006	1475	263666.4	199530.3	294604.1	50715.6	209756.8	265153.6	47851	53.2	6976843
2007	1267	211348.8	129816.6	252389.9	66100.6	161249.4	225566.3	48511	30.8	7664177
2008	1203	318005.7	194153.9	362819.5	63059.9	239035.3	322929.5	51716.6	2.7	6368420
2009	1182	213096.1	212485.7	248291.5	62170.8	217622.9	228561.8	54721.2	-2.8	6608943
2010	1186	258119.5	223175.8	312134.6	95669.5	283387.7	283565.6	57751.6	2.4	8141000
2011	1196	369380.5	230803.4	467343.1	115049.7	301369	416355.3	63650.4	5.6	7915666

([28]) د حنان عبد الخضرواخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 76 – 78 .

7618451	6.1	70201.3	432303.4	379345.4	134138.8	483998.9	266922.5	408254.4	1233	2012
7868188	1.9	76922	403254.9	421984.7	143041.3	470172.9	267779.4	381191.6	1232	2013
8117925	2.2	75581.3	365895.4	393139.8	122949.5	423982.6	149884.3	341398.9	1214	2014
8467978	1.4	42835	229999.3	243588.3	344814.3	228006.3	209570.9	199344.5	1304	2015

المصدر بالاعتماد على

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، المجموعة الإحصائية للمدة(1990-2003)، نشرات متفرقة للمدة (2004-2015) .
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم سياسات التشغيل والقوة العاملة للمدة (2007 – 2015) ، دائرة التنمية البشرية .
- فاطمة تركي نعمة موسى ، قياس اثر النمو الاقتصادي على التشغيل في العراق للمدة (1990 – 2013) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2015.

وسنوضح الاثر الذي يحدثه سعر الصرف في الاستخدام من خلال المتغيرات المذكورة اعلاه في الاقتصاد العراقي وكالاتي:-

اولا : اثر سعر الصرف في الاستخدام من خلال ناتج القطاع الصناعي

ان ارتفاع سعر الصرف الاجنبي كان من المفروض ان يؤدي الى زيادة انتاج القطاع الصناعي بسبب انخفاض كلف الانتاج ، وارتفاع تنافسية السلع المحلية امام سلع الدول الاخرى في السوق الخارجي .

ولكن من الملاحظ في الاقتصاد العراقي وعلى الرغم من ارتفاع سعر الصرف الاجنبي من (4) دينار/ دولار في عام 1990 الى (10) دينار/ دولار في عام 1991 ، الا ان الانتاج الصناعي مقابل ذلك تراجع من (8041.2) مليون دينار في عام 1990 الى (1423.3) مليون دينار في عام 1991 .

ونعتقد ان ذلك يعود الى تداعيات حرب الخليج الثانية التي ادى الى زيادة الانفاق العسكري بصورة كبيرة على حساب الانفاق الاستهلاكي والاستثماري ، فضلا عن التدمير الواسع للبنى التحتية والمنشأت الصناعية والاثار البليغة التي اصابت قطاع الطاقة، وما زاد من هذا الامر هو فرض العقوبات الاقتصادية وفقا لقرار الامم المتحدة المرقم (661) بتاريخ 6 اب 1990 والذي ادى الى حرمان العراق من حق الاستيراد و التصدير وقد شملت العقوبات في بداية الامر تصدير النفط ، واستمر الحال حتى عام 1996 اذ تم تطبيق قرار الامم المتحدة المرقم (986) والذي صدر بتاريخ 14 نيسان 1996 وسمح بموجبه للعراق بتصدير كمية محدودة من نفطه مقابل الغذاء والدواء ، وكانت احدى نتائج القرار المذكور هو انخفاض سعر الصرف الاجنبي الى (1170) دينار/ دولار بعد ان كان (1674) دينار / دولار عام 1995 وقاد هذا بالنتيجة لانخفاض ناتج القطاع الصناعي فبلغ(8808.3) مليون دينار وكانت هذه التغيرات متفقة مع النظرية الاقتصادية فبانخفاض سعر الصرف يقل الناتج المحلي للقطاع الصناعي وذلك لانخفاض تكلفة السلع المستوردة وارتفاع تكلفة السلع المصدرة مما ينتج زيادة في الاستيرادات وانخفاض الصادرات اما عداد العاملين فبلغ (3513044) عامل .

اما في عام 2003 فقد انخفض سعر الصرف الاجنبي ليصل الى(1936) دينار/ دولار بعد ان كان (1957) دينار / دولار عام 2002 ورافق ذلك انخفاض ناتج القطاع الصناعي اذ بلغ (297775.2)

مليون دينار وتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية وهذا يعني انخفاض الطلب على السلع المحلية وانخفاض تكلفة السلع الاجنبية وساهم في زيادة اعداد العاملين الذي بلغ (5468605)

في عام 2010 عاد سعر الصرف الاجنبي للارتفاع وواصل الارتفاع للعام 2012 ليبلغ (1233) دينار/ دولار ورافق ذلك ارتفاع الناتج للقطاع الصناعي اذ بلغ (483998.9) مليون دينار لعام 2012 ، ويعزى ذلك لارتفاع اسعار النفط و التحسن النسبي الحاصل على بعض المنتجات الوطنية مثل الاسمنت والطابوق والصناعات الكهربائية والالكترونية ، اما اعداد العاملين فقد اتجه للانخفاض ليبلغ (7618451) عامل عام 2012 بسبب الاختلال الحاصل في هيكل الاقتصاد العراقي.

اما في عام 2015 فقد ارتفع سعر الصرف الاجنبي وبلغ (1304) دينار/ دولار ولكن قابل ذلك الارتفاع انخفاض بناتج القطاع الصناعي ليبلغ (228006.3) مليون دينار ويعود ذلك لتدهور الاوضاع الامنية ، اما عدد العاملين فقد بلغ (8467978) عامل وقد يرجع السبب الى الزيادة الحاصلة في عدد السكان.

ثانيا : اثر سعر الصرف في الاستخدام من خلال النفقات الاستثمارية

ان ارتفاع سعر الصرف الاجنبي كان من المفروض ان يؤدي الى زيادة النفقات الاستثمارية.

ولكن من الملاحظ في الاقتصاد العراقي انه على الرغم من ارتفاع سعر الصرف الاجنبي من (4) دينار /دولار في عام 1990 الى (10) دينار /دولار في عام 1991 الا ان النفقات الاستثمارية قد انخفضت من(44793.7) مليون دينار الى (10418.1) مليون دينار ويعتقد ان سبب ذلك هو الحرب والعقوبات الاقتصادية التي مر بها العراق مما ادى الى تدمير هائل للمشاريع الصناعية الإنتاجية والبنى التحتية وتوقف استيراد المواد الأولية وسعي الحكومة لتوفير السلع الغذائية وتقديم الدعم لقطاع الزراعة مما قلل من الأنفاق الاستثماري ، بينما بلغ عدد العاملين (2906853) عامل.

وقد انخفض سعر الصرف الاجنبي مقابل الدولار ليبلغ (1170) دينار/ دولار في عام 1996 ورافق ذلك انخفاض في النفقات الاستثمارية اذ بلغت (1625.3) مليون دينار والسبب في ذلك يعود لاتخاذ الحكومة اجراءات تقشفية لعلاج التضخم الحاصل من خلال الضغط على النفقات الحكومية[29] ، اما عدد العاملين فقد اصبح (3513044)عامل .

اما في عام 2003 فقد انخفض سعر الصرف الاجنبي حيث بلغ (1936) دينار/ دولار بعد ان كان (1957) دينار/ دولار في عام 2002، قابل ذلك ازدياد النفقات الاستثمارية وبلغت (26930.2) مليون دينار ، رافق ذلك ازدياد اعداد العاملين وبلغ (5468605)عامل ، ويعود ذلك الى تحول العراق الى مرحلة جديدة ومن الضروري ان يكون لها اثار واضحة في الاقتصاد الوطني بشكل عام والسياسة المالية بشكل خاص.

([29]) د. محمد صالح سلمان الكبيسي - نضال قادر حسن ، قياس وتحليل العلاقة السببية بين الأنفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق للمدة (1990-2015) ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 20 ، العدد 78 ، لسنة 2014 ، ص 287 .

اما في عام 2008 فقد ارتفعت قيمة العملة اذ بلغ سعر الصرف (1203) دينار/ دولار قابل ذلك انخفاض النفقات الاستثمارية حيث بلغت (63059.9) مليون دينار ويعود ذلك لانخفاض اسعار النفط مما انعكس سلبا على ايرادات العراق من النفط ، اما اعداد العاملين فقد انخفض لعام 2008 حيث بلغ (6368420) عامل .

اما العامين 2014 و 2015 فقد تذبذب سعر الصرف قابله ارتفاع النفقات الاستثمارية وزيادة بأعداد العاملين .

ثالثا : اثر سعر الصرف في الاستخدام من خلال الصادرات و الاستيرادات

ان ارتفاع سعر الصرف الاجنبي كان من المفروض ان يؤدي الى زيادة الصادرات وانخفاض الاستيرادات وذلك لزيادة قدرة البلد التنافسية بسبب انخفاض تكاليف الانتاج .

ولكن نلاحظ ان الاقتصاد العراقي على الرغم من ارتفاع سعر الصرف الاجنبي من (4) دينار/ دولار عام 1990 الى 10 دينار / دولار في عام1991 ، وعند ملاحظة الصادرات و الاستيرادات نجد انها متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض ويرجع السبب الى العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد العراقي ، بينما ازداد عدد العاملين خلال هذه المدة ويرجع سبب ذلك الى الحروب التي خاضها العراق وقانون التجنيد الالزامي بالإضافة الى الزيادة في الصادرات في بعض السنوات

اما في عام1996 فقد انخفض سعر الصرف الاجنبي قابله ازدياد الصادرات وانخفاض الاستيرادات العراقية بعد توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة والخاصة بتصدير النفط مقابل الغذاء والدواء والسماح بتصدير النفط الخام بكميات محدودة حيث بلغ سعر الصرف (1170) دينار/ دولار بعد ان كان (1674) عام 1995، اما الصادرات والاستيرادات فقد بلغت(265376.2) مليون دينار ،(51380.4) مليون دينار على التوالي ، واستمرت الزيادة للأعوام التالية وانعكست هذه الزيادة على اعداد العاملين في العراق حيث بلغ لنفس العام (3513044) عامل [30].

اما بالنسبة لعام 2003 فقد انخفض سعر الصرف الاجنبي وبلغ (1936) دينار/ دولار قابل ذلك انخفاض الصادرات وزيادة الاستيرادات حيث بلغت (329765.2) مليون دينار،(327417.8) مليون دينار على التوالي ، اما اعداد العاملين فقد اصبح (5468605) عامل ، وقد يرجع السبب الى الزيادة الحاصلة في عدد السكان وزيادة السكان النشطين اقتصاديا .

اما بالنسبة للمدة (2010 – 2012) فقد انخفضت قيمة العملة و ازدادت الصادرات اما بالنسبة للاستيرادات فقد ازدادت هي الاخرى ويرجع السبب في الزيادة بالاستيرادات المزامنة للصادرات الى الاختلال الحاصل في هيكل الاقتصاد العراقي اي عدم اهتمام الحكومة بالقطاعات الاقتصادية ، وبلغ سعر الصرف في عام 2012 (1233) دينار/ دولار اما الصادرات و الاستيرادات و(408254.4) مليون دينار و(266922.5) مليون دينار ، اما اعداد العاملين فقد انخفض الى (7618451). اما في عام 2015

([30]) د حالوب كاظم معلة ، فجوة التجارة الخارجية ودرجة انكشاف الاقتصاد العراقي للمدة (1985 – 2008) ، مجلة الادارة و الاقتصاد ، السنة 37 ، العدد 100 ،2014 ، ص 7 .

فقد انخفضت قيمة العملة ليبلغ سعر صرف (1304) دينار/ دولار وانخفضت الصادرات لتبلغ (199344.5) مليون دينار ، اما اعداد العاملين في هذه المدة فقد ارتفع حيث بلغ (8467978) عامل في عام 2015 .

رابعا : اثر سعر الصرف في الاستخدام من خلال الايرادات والنفقات

ان ارتفاع سعر الصرف الاجنبي كان من المفترض ان يؤدي الى زيادة الايرادات الحكومية ومن ثم النفقات ، ومن الملاحظ ان سعر الصرف الاجنبي قد ارتفع عام 1991 ليبلغ (10) دينار/ دولار وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وعند النظر للإيرادات نجدها انخفضت لتبلغ (23887) مليون دينار وبالمقابل انخفضت النفقات لتبلغ (98853.1) مليون دينار ان هذا الانخفاض كان نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية بسبب توقف تصدير النفط بعد حرب الخليج و فرض العقوبات الاقتصادية على العراق [31] ، ان هذه الزيادة انعكست على اعداد العاملين حيث اصبح عدد العاملين (2906853)عامل في عام 1991.

وفي عام1996 انخفض سعر صرف الاجنبي ليبلغ (1170) دينار/ دولار ورافق ذلك زيادة في الايرادات العامة الى (7939.6) مليون دينار وانخفاض في النفقات وبلغت (24197.9) مليون دينار بعد توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة والخاصة بتصدير النفط مقابل الغذاء والدواء والسماح بتصدير النفط الخام بكميات محدودة واستمرت الزيادة للأعوام التالية وبلغ عدد العاملين في العراق لنفس العام (3513044) عامل واستمرت الزيادة للأعوام التالية .

اما في عام 2003 فقد انخفض سعر صرف الاجنبي اذ بلغ (1936) دينار/ دولار اما الايرادات فاستمرت بالزيادة اذ بلغت (30911.6) مليون دينار وانخفضت النفقات وبلغت (28552.6) مليون دينار اما عدد العاملين فقد بلغ (5468605) عامل .

اما في عام 2008 بلغ سعر الصرف (1203) دينار/ دولار ورافق ذلك ارتفاع الايرادات و النفقات لتبلغ (322929.5) مليون دينار ، (239035.3) مليون دينار على التوالي ، وهذا التغير يرجع للارتفاع غير المسبوق في اسعار النفط الخام والارتفاع في العوائد النفطية وانخفض عدد العاملين ليبلغ (6368420) عامل.

اما نهاية عام 2015 فقد ارتفع سعر الصرف الدينار الاجنبي ليبلغ (1304) دينار / دولار قابله انخفاض في الايرادات والنفقات فقد بلغت (229999.3) مليون دينار و(243588.3) مليون دينار على التوالي ، ويرجع ذلك لتدهور الاوضاع الامنية وانخفاض اسعار النفط بينما بلغ عدد العاملين (8467978) عامل .

خامسا : اثر سعر الصرف في الاستخدام من خلال الناتج المحلي الاجمالي

ان ارتفاع سعر الصرف الاجنبي كان من المفروض ان يؤدي الى تحقيق النمو الاقتصادي و انخفاض تكاليف الانتاج مما يؤدي الى زيادة الصادرات .

([31]) د .احمد عبد الله شلنان الوائلي ، التأثير المتبادل لظاهرتي التضخم وعجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي دراسة تحليلية قياسية للمدة (1980 - 2011)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 20 ، 2015، ص 13 .

وعند ملاحظة السعر صرف الاجنبي قد ارتفع سعر من (4) دينار/ دولار عام 1990 الى 10 دينار / دولار في عام1991 قابل ذلك انخفاض الناتج المحلي الاجمالي ليبلغ (10682) مليون دينار بعد ان كان (29711) مليون دينار وهذا يعني عدم الاتفاق مع النظرية وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية والحروب التي مر بها العراق خلال تلك المدة ، وبالمقابل ارتفع عدد العاملين الى (2906853) عامل .

اما في عام 1996 فنلاحظ ارتفاع قيمة العملة ليصل سعر الصرف (1170) دينار/ دولار رافق ذلك ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ (21728) مليون دينار مقارنة بالعام السابق وازداد عدد العاملين حيث بلغ (3513044) ويعود ذلك لتوقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة والخاصة بتصدير النفط مقابل الغذاء والدواء والسماح بتصدير النفط الخام بكميات محدودة.

اما في عام 2003 فقد تميز بانخفاض سعر الصرف الاجنبي اذ بلغ (1936) دينار/ دولار بعد ان كان (1957) دينار/ دولار بسبب العمليات العسكرية واحتلال العراق وتعرض القطاعات الاقتصادية للشلل شبه الكامل مما أدى إلى تدهور مستوى الانتاج واستمر هذا الامر للأعوام التالية [32] ، رافق ذلك انخفاض في الناتج المحلي بالأسعار الجارية ليبلغ (26990) مليون دينار ، اما اعداد العاملين فاستمر بالارتفاع اذ بلغ (5468605) عامل.

عاد سعر الصرف للانخفاض في عام 2007 واستمر بالانخفاض حتى عام 2009 ليعاود الارتفاع في عام 2012 اذ بلغ (1233) دينار/ دولار ورافق ذلك زيادة في الناتج المحلي الاجمالي ليبلغ(70201.3) مليون دينار ويعزى سبب الزيادة بالدرجة الأساس لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وازداد اعداد العاملين ليبلغ (8141000) عامل.

اما في العامين الاخيرين من البحث فقد ارتفعت قيمة العملة في عام 2014 ثم انخفضت في عام 2015 اما بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي فقد استمر بالانخفاض لكلا العامين ورافق ذلك زيادة في عدد العاملين أيضا ، ويعود ذلك لتعرض الاقتصاد العراقي للركود الواضح بمعظم قطاعاته الاقتصادية وانخفاض عوائد التصدير النفطية.

سادسا : اثر سعر الصرف في الاستخدام من خلال التضخم

ان ارتفاع سعر الصرف الاجنبي كان من المفروض ان يؤدي الى زيادة معدلات التضخم ، ومن خلال مراجعة اسعار الصرف نجد ان سعر الصرف الاجنبي قد ارتفع خلال المدة (1990– 1994) اذ بلغ (458) دينار/ دولار في عام 1994 قابل ذلك ارتفاع في معدلات التضخم لتصل الى (448.1%) ، اما عدد العاملين فقد بلغ (3207110) عامل ويعزو سبب الارتفاع في معدلات التضخم وسعر الصرف للعقوبات الاقتصادية واتباع الدولة سياسة تنقيد الدين (وتعني طبع النقود بمعدلات مرتفعة لتغطية العجز في ميزانيتها).

([32]) د. نبيل مهدي الجنابي - عادل فضاله مطير ، العلاقة السببية بين التغير في عرض النقود ونمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1980 – 2012) ، مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية ، المجلد 17 ، العدد 3 ، 2015 ، ص 126 .

اما في عام 1996 فقد انخفض سعر الصرف ليصل الى (1170) مقارنة بالعام السابق وانعكس ذلك على انخفاض معدلات التضخم وزيادة اعداد العاملين وان السبب في ذلك يعود لتوقيع مذكرة التفاهم والسماح بتصدير النفط مقابل الغذاء .

اما في الفترة (2003 – 2009) فقد كان سعر الصرف الاجنبي منخفضا مقارنة بالسنوات السابقة ليبلغ في عام 2009 (1182) دينار/ دولا وارتفع معدل التضخم ليبلغ (2.8-%) بالمقارنة مع الاعوام السابقة اما عدد العاملين فقد بلغ (6608943) عامل ويعود ذلك للظروف الأخيرة التي مر بها البلد من ازمات سياسية وتغير النظام والمشكلة الامنية والتي ادت الى عدم انتظام عمل السوق من ناحية عرض السلع والخدمات، وظهور تكاليف جديدة متجسدة بتكاليف الحمايات الامنية وشحة الطاقة وارتفاع اسعارها وارتفاع مستوى الاجور والمدفوعات النقدية وتطبيق شبكة الحماية الاجتماعية فضلاً عن زيادة حجم الانفاق العام من خلال زيادة رواتب موظفي القطاع العام [33].

اما نهاية مدة البحث فقد ارتفع سعر صرف الاجنبي فبلغ (1304) دينار/ دولار مقابل انخفاض معدل التضخم اذ بلغ (1.4%) ويعود سبب التغير للظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي والاوضاع الامنية المتدهورة التي تعرض لها ، وارتفع اعداد العاملين ليبلغ (8467978)عامل .

المبحث الثالث : قياس وتحليل اثر سعر الصرف في الاستخدام في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2015)

1 – توصيف النموذج : ان مرحلة توصيف النموذج Stage Specification من أهم مراحل بناء النموذج القياسي وأصعبها لما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يحتويها النموذج، وفي هذه المرحلة يعتمد على النظرية الاقتصادية لتحويل العلاقة بين المتغيرات الى معادلات رياضية باستعمال الرموز في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية [34].

ستحدد في هذه المرحلة متغيرات النموذج وحددت الباحثة المتغيرات كما موضح في المعادلة الآتية:

$$NW = \beta_0 + \beta_1 DGDP + \beta_2 DP + \beta_3 ER + \beta_4 IN + \beta_5 TE + \beta_6 DTR + \beta_7 TX + u_t$$

جدول (2)

المتغيرات المستعملة بالنموذج القياسي المقدر والرموز الخاصة بها

المتغير	اسم المتغير باللغة الانكليزية	الرمز باللغة الانكليزية	نوع المتغير
اعداد العاملين (التوظيف)	Employment(Nember of worker)	NW	تابع
سعر الصرف	Exchange Rate	ER	مستقل
الناتج المحلي الإجمالي	Gross Domestic Product	GDP	مستقل
الصادرات	Export Reducer	TX	مستقل
اجمالي النفقات	Total expenditure	TE	مستقل

[33] سيماء محسن علاوي ، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1996 -2011) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 48 ، 2016 ، ص 16 .

[34] وليد أسماعيل السيفو وأخرون، "أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي"، دار الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2006، ص 47

اجمالي الايرادات	Total revenue	TR	مستقل
معدل التضخم	Inflation rate	IN	مستقل
ناتج القطاع الصناعي	Industrial Production	DP	مستقل

المصدر من اعداد الباحث

وقد أضيفت المتغيرات المستقلة(DP , DTR, TE, ER , IN, DGDP, TX) الى النموذج أعلاه لأنها تؤثر بصورة غير مباشرة في الاستخدام من خلال تأثرها بسعر الصرف الى جانب المتغير المستقل سعر الصرفER .

2 : قياس وتحليل النموذج

أ- اختبار استقراريه السلاسل الزمنية (Stability Testing of Time Series)

يعد اختبارات استقرار السلاسل الزمنية وسيلة تشخيص معيارية في تطبيقات تحليل السلاسل الزمنية ، ومعرفة الخصائص الاحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها .ونظرا لما بينته الكثير من الدراسات ان طريقة الفحص النظري قد لا تؤدي الى نتائج مؤكدة بشان طبيعة استقرار السلاسل الزمنية ، خاصة في ظل وجود اختبارات قياسية طورت لهذا الغرض[35]،

وتبين النتائج ان اعداد العاملين والناتج الصناعي وسعر الصرف قد استقر عند مستوى معنوية 10 % اما النفقات و التضخم والناتج المحلي الاجمالي اضافة الى اعداد العاملين فقد استقر عند 5% اما الصادرات والايرادات والناتج المحلي فقد استقر عند مستوى 1% .

ب . اختبار جوهانسون للتكامل المشترك Johansen Integration Test

أولاً. اختبار الاثر (Trace)

يهدف هذا اختبار إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدارسة خلال المدة الزمنية للمشاهدات والتأكد من مدى استقراريهما وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة [36].

ومن خلال مخرجات برنامج ال (E-views-9) وجدنا ان ان القيمة المحتسبة لاختبار الاثر بلغت (262.0112) وهي أكبر من القيمة الحرجة البالغة (125.6154)، فضلاً عن أن قيمة (P) أي (P-Value) هي أقل من (5%)، إذ بلغت (0.0000) وهذا يعطينا النتيجة ذاتها، أي رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة، مما يدل على وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ثانياً. اختبار أنجن للجذور المميزة العظمى (Maximum eigenvalue):

بالطريقة ذاتها التي استعملت في اختبار الاثر يمكننا اختبار فرضيات النموذج في اختبار أنجن.

ومن خلال مخرجات برنامج ال (E-views-9) وجدنا ان القيمة المحتسبة لاختبار (Max-Eigen) بلغت (108.1407) وهي أكبر من القيمة الحرجة البالغة (46.23142)، فضلاً عن أن قيمة (P) أي (P-

---

([35]) سحر فتح الله محمد علي – حيدر حسين احمد واخرون ، تحليل العلاقة بين تقلبات سوق الأسهم والنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد 17 ، العدد 63 ، 2011 ، ص 196 .

([36]) د عبد اللطيف حسن – علي عبد الزهرة ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج الابطاء الزمني (ARDL) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 34 ، المجلد 9 2013 ، ص ص 177 -178 .

Value) هي أقل من (5%)، اذ بلغت (0.0000) وهذا يعطينا النتيجة ذاتها، أي رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة، مما يدل على وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

تقدير النموذج بطريقة متجهات الانحدار الذاتي (VAR)

يعد نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) (Vector Auto Regression) من أكثر النماذج مرونة في تحليل السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات (Multivariate Time Series) كما أنه يعد امتداداً طبيعياً من نموذج الانحدار الذاتي أحادي المتغير(Univar ate Autoregressive model) إلى السلاسل الزمنية الحركية متعددة المتغيراتseries (Dynamic multivariate time) .

ومن خلال نتائج التقرير نجد الاتي

NW= -0.00000986 - 0.006806 DGDP(-2) – 0.0000285 DTR(-2) + 0.168159ER(-2) - 0.345643IN(-2) – 0.00016 5TE(-2)+ 0.00000795 TX(-2)+0.0000320 DP (-2)

- بلغت قيمة R–squared نسبة (0.987348)، وهذا يعني أن (98%) من التغيرات التي تحصل بالمتغير التابع تعود الى المتغيرات المستقلة والنسبة المتبقية (2%) تعود الى عوامل أخرى تدخل ضمن المتغير العشوائي
- بلغت قيمة R–squared Adj. نسبة (0.953610).
- بلغت F–statistic قيمة (29.26524) وهي اكبر من قيمتها الجدولية ، مما يدل على معنوية النموذج الإجمالي، ويعني ذلك وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

التحليل الاقتصادي

من خلال المعادلة التقديرية للنموذج القياسي المختار نلاحظ أن المتغيرات المستقلة (ناتج القطاع الصناعي ، الصادرات ، سعر الصرف) تسير على وفق منطق النظرية الاقتصادية فقد ارتبطت بعلاقة طردية مع المتغير التابع ، اما المتغيرات (الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم ، الايرادات ، النفقات) فقد خالفت منطق النظرية الاقتصادية وارتبطت بعلاقة عكسية مع المتغير التابع.

ان سبب ارتباط الناتج المحلي الاجمالي بعلاقة عكسية مع الاستخدام يعود لكونه يرتكز على ايرادات القطاع النفطي ، والذي يعد غير مولد لفرص العمل، لذا فأن زيادة الناتج المحلي الاجمالي تؤدي الى ضعف فرص العمل وتتركز أغلبها في مجال الأمن والدفاع والتي تعد قطاعات خدمية ولا تسهم في العملية الانتاجية مما يتطلب تنويع الاقتصاد العراقي من خلال الاستفادة من الايرادات النفطية والاتجاه الى القطاعات الزراعية والصناعية والتي تحتاج الى ايدي عاملة بصورة اكبر وبالتالي تؤدي الى المساهمة بنسب كبيرة إذا ما استغلت تلك القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي ، بالاضافة الى الظروف التي مّر بها الاقتصاد العراقي من حروب وعقوبات اقتصادية أدت الى توقف معظم قطاعته الاقتصادية الحيوية والى التقلبات الحادة التي شهدها الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة .

اما بالنسبة للنفقات والايرادات فان سبب ارتباطها بعلاقة عكسية مع الاستخدام ومخالفتها لمنطق النظرية الاقتصادية فيعود ذلك لظروف الحرب التي مر بها البلد وماحدث من تحولات ادت الى توقف اغلب

المصانع وتسريح الجيش الامر الذي ساعد في زيادة عدد العاطلين عن العمل وفقدان التمويل الذي كانت توفره العوائد النفطية بسبب تراجع اسعار النفط التي ادت الى توقف اغلب المشاريع الجاذبة للأيدي العاملة ، بالإضافة الى تسخير موارد وإمكانات العراق لدعم المجهود الحربي وزيادة الضغط التضخمي مما يعكس استمرار سياسة التمويل بالعجز من قبل الحكومة لتمويل نفقاتها المتزايدة ، فضلا عن السياسات الاقتصادية الخاطئة المتبعة الأمر الذي أدى الى انخفاض النفقات والايرادات اضافة الى ان النفقات الحكومية تتركز على الجانب التشغيلي الذي يتميز بثبات نسبي ولم تتركز على الجانب الاستثماري الذي يخلق فرص عمل.

اما فيما يخص التضخم فان سبب ارتباطه بعلاقة عكسية مع المتغير التابع (الاستخدام) هو الظروف التي مّر بها الاقتصاد العراقي من الحروب والعقوبات الاقتصادية مما قاد الى توقف اغلب القطاعات الاقتصادية وفضلا عن التقلبات التي شهدها الاقتصاد العراقي ، وانخفاض اسعار النفط كل ذلك قاد الى ارتفاع مستوى الاسعار في الاقتصاد العراقي .

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

1. تبين أن الاقتصاد العراقي ذو حساسية كبيرة للتغييرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي و لاسيما في أسعار صرف الدولار، وذلك من خلال الخصائص التي يتسم بها هذا الاقتصاد، إذ إن التركيب السلعي للصادرات يتكون من سلعة أو سلع محدودة نسبيا، وهي عادة تقّيم بالدولار.
2. أدت الحروب والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق الى توقف معظم المنشآت الاقتصادية، سواء الانتاجية منها أم الخدمية بنحو شبه تام، مما وضع الاقتصاد في إطار مغلق ترتب عليه انقطاع صلته بالعالم الخارجي، مماأثر على مدى امكانية توفير فرص العمل في الحاضر والمستقبل.
3. ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث، ودخول أعداد جديدة من العاملين الى سوق العمل بعد بلوغهم سن العمل أو تخرجهم من الجامعات والمعاهد والتي لم توفر لهم فرص عمل ،وهذا زاد من ظاهرة البطالة.
4. بلغت قيمة R-squared (0.987348) وهذا يعني وجود علاقة قوية بين سعر الصرف والاستخدام .
5. إن زيادة سعر الصرف لسنتين سابقتين بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى أرتفاع الاستخدام(NW) بمقدار (0.168159) وحدة عمل ، أي أن العلاقة طردية بين المتغيرين، وتعكس هذه العلاقة التقلبات الحاصلة في سعر الصرف الاجنبي أمام الدينار العراقي ومدى مساهمتها في التأثير في الاستخدام

ثانيا : التوصيات

1. رسم سياسة واضحة من قبل البنك المركزي العراقي لتحقيق استقرار دائم في سعر الصرف وبما يضمن اقتراب السعر التوازني من سعر الصرف الثابت.
2. ترشيد النفقات العامة عبر برنامج تقييد الإنفاق غير الضروري والتبذيري ومعالجة الخلل في الهيكل الإنفاقي، والعمل على زيادة مساهمة النفقات الاستثمارية في المجالات الإنتاجية لما لذلك من اثر في تنويع القاعدة الإنتاجية وتوفير فرص العمل.

3.. ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية كافة وبالأخص السياسة المالية والسياسة النقدية والتجارية، لغرض التأثير بصورة فّعالة في مستوى النشاط الاقتصادي وبالتالي خلق فرص عمل .

4. الحد من الدور الذي يؤديه القطاع النفطي بوصفه قطاعا حاكما للاقتصاد العراقي ، إذ ان الناتج المحلي الاجمالي ونموه يرتبط أشد الارتباط بالتغيرات الحاصلة في هذا القطاع مما يبقى الاقتصاد تحت رحمة تحركات العرض والطلب لهذا المورد، وتقلبات الاسعار وهذا ينعكس على التأثير في الاستخدام .

5. القيام بتنويع الاقتصاد وذلك من خلال الاستفادة من الايرادات النفطية والاعتماد على القطاعات الرئيسية كالزراعة والصناعة وهذا بدوره سيزيد من مساهمة هذه القطاعات وخاصة السلعية في اجمالي الصادرات ، ومن ثم تقليل مخاطر الاعتماد على مادة أولية واحدة في التصدير والتي تخضع للتغيرات الخارجية والتي تحتاج الى ايدي عاملة بصورة أكبر مما يؤدي الى زيادة فرص العمل .

6. التركيز على الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الكلي (الزراعي ، الصناعي ، السياحي ،....الخ) من قبل القطاع الخاص والاجنبي وتقديم التسهيلات المختلفة من قبل الدولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتنويع الاقتصاد وتفعيل قانون الاستثمار وتعديلاته

المصادر

1. أبو بكر البشير حسين علي ، أثر سعر الصرف في الاستثمار الأجنبي المباشر 2005- 2014 ،رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2015.
2. احمد حافظ الطائي ، ظاهرة بطالة الشباب في العراق اسباب وطرق العلاج ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ، العدد 47، 2014 .
3. احمد عبد الله شلنان الوائلي ، التأثير المتبادل لظاهرتي التضخم وعجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي دراسة تحليلية قياسية للمدة (1980 - 2011)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 20، 2015، .
4. أحمد عمر الراوي ،البطالة في العراق الواقع وتحديات المعالجة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد26، 2010.
5. أمين رشيد كنونه، الاقتصاد الدولي، جامعة بغداد، الطبعة الثانية، 1987.
6. بغداد زيان ، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار واثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران.
7. البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2005.
8. حالوب كاظم معلة ، فجوة التجارة الخارجية ودرجة انكشاف الاقتصاد العراقي للمدة (1985 – 2008) ، مجلة الادارة و الاقتصاد ، السنة 37 ، العدد 100 ،2014 ، .
9. حنان عبد الخضر- إيمان عبد الكاظم - واخرون ، البطالة في الاقتصاد العراقي الآثار الفعلية و المعالجات المقترحة ، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، عدد 16 ،مجلد 3 ، 2010
10. رجاء خضير عبود موسى الربيعي ، الفقر وسوق العمل في العراق دراسة تحليلية للمدة (2007 – 2012) ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية ، عدد17 ، مجلد 204 ، 2015 .
11. رحيم حسن ، النقد والسياسة النقدية في اطار الفكرين الاسلامي و الغربي ، الطبعة الاولى ، دار المناهج للطباعة و النشر ،عمان – الاردن ، 2006.
12. سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، شركة كامل للنشر و التوزيع ، الجزء الاول ، الكويت .
13. سحر فتح الله محمد علي – حيدر حسين احمد واخرون ، تحليل العلاقة بين تقلبات سوق الأسهم والنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد 17 ، العدد 63 ، 2011 .

14. سليم رشيد عبود الزبيدي ، أثر سعـــــر الصرف في المؤشرات العـــــــامة لأسعار الاسهم - دراسة تطبيقية في سوق العـــــــراق للأوراق المالية للمدة (2005-2011) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، *كلية الادارة والاقتصاد* ، جامعة كربلاء.
15. سمير فخري نعمة ،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات ، الطبعة الاولى ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ،2011 .
16. سيف الدين محمد الحديثي ، الاستثمارات الاجنبية وواقع الاقتصاد العراقي وآفاقه المستقبلية ، مجلة كلية التراث الجامعة ، العدد 13 .
17. سيماء محسن علاوي ، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1996 -2011، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد 48 ، 2016 .
18. صباح نوري عباس ، اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة (1990-2005) بحث تطبيقي ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السابع عشر ، 2008 .
19. عبد الحسين جليل الغالبي – ليلى بديوي ، تقلبات سعر الصرف في ظل تحرر التجارة الخارجية (مصر دراسة حالة للمدة1984 -2002) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية ، مجلد 1، عدد 5 ، 2011.
20. عبد الرحمن يسري احمد – د السيد محمد احمد السيريني ، الاقتصاديات الدولية ،الدار الجامعة ،2009 .
21. عبد الرحيم مكطوف ، سوق العمل في العراق بين البطالة والتشغيل دراسة تحليلية ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد 1 ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي ، 2012.
22. عبد اللطيف حسن – علي عبد الزهرة ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج الابطاء الزمني (ARDL) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 34 ، المجلد 9 2013 .
23. عبد علي كاظم المعموري ، التقرير الاستراتيجي العراقي(2012 -2013) ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ، 2014، ص 308 .
24. عدوية ناجي عطيوي - عدنان زيدان عبد العزيز واخرون ، واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة من (١٩٧٧-٢٠٠٤) ، مجلة التقني ، المجلد 21 ، العدد ٦ .
25. فاطمة تركي نعمة موسى ، قياس اثر النمو الاقتصادي على التشغيل في العراق للمدة (1990 – 2013) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2015.
26. محمد صالح سلمان الكبيسي - نضال قادر حسن ، قياس وتحليل العلاقة السببية بين الأنفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق للمدة (1990-2015) ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 20 ، العدد 78 ، لسنة 2014 ، .
27. منصور الراوي ، دراسات في السكان و التنمية في العراق ، بيت الحكمة ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - جامعة بغداد ، 1989 .
28. مولاي لخضر عبد الرزاق ، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000- 2011 ، مجلة الباحث ، عدد 10 ، 2012.
29. نبيل مهدي الجنابي - عادل فضاله مطير ، العلاقة السببية بين التغير في عرض النقود ونمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1980 – 2012) ، مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية ، المجلد 17 ، العدد 3 ، 2015 .
30. هـاشـم جبـار حسـين المفرجي ، قياس فاعلية العوامل المؤثرة في سعر الصرف نموذج تطبيقي للمملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة - للمـدة (1991 – 2002) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادرة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2005.
31. وليد أسماعيل السيفو وأخرون، "أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي"، دار الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2006 .
David Andolfatto, Macroeconomic theory and policy 2005. http://www.sfu.ca/~dandolfa/macro2005.pdf